

الجزائر تحفز الشركات لمواجهة الأزمة الاقتصادية

إزالة العراقيل المصرفية والجبائية وضبط مخطط مناولة



وجهة غير معلومة

الاتفاق أيضا على إعادة جدولة القروض عن طريق إجراءات مبسطة مع مسح غرامات التأخير المتعلقة بها وخفض معدلات الفائدة تماما.

أما في ما يخص المؤسسات التي تم تعويضها من طرف صندوق الضمان والتي تم حجز عتادها وبيعها من طرف البنوك، فقد تم الاتفاق على أن "الحقوق التي تحوزها البنوك على أصحاب المشاريع المرتبطة بنسبة 30 في المئة من القرض البنكي غير قابل للتحويل من طرف صندوق الضمان، تحول إلى الصندوق والذي سيقوم بتحديد طريقة معالجة هذه المديونية مع أصحاب المشاريع".

وبالنسبة للمؤسسات التي اختفت عن النشاط فقد تقرر تعويض البنوك مع تحويل الحقوق المرتبطة بالقروض البنكية المتبقية والمستحقة إلى صندوق الضمان، والذي يكفل في الشروع في حصول الديون عبر جميع الوسائل التنظيمية، وهذه هذه الطريقة الأكثر نجاعة لمساعدة البنوك في استعادة حقوقها.

كما وقع اتخاذ قرارات رئيسية لمعالجة ديون تلك المؤسسات مع جهاز الجبائية، حيث فتح المجال أمام إمكانية "تدبير الجدول الزمني لدفع الديون الجبائية إلى خمس سنوات بدلا من ثلاث، وتسريع وتيرة دراسة ملفات المنازعات الجبائية وتخفيف ضرائب المؤسسات تلقائيا وسحب الشكاوى الجزائية".

وجدد وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان، دعوته لكل المؤسسات المتضررة، بسبب المشكلات الضريبية والبنكية للعودة إلى نشاطها، إلى التقرب للوكالات البنكية، من أجل مراقبتها مجددا لحلحلة مشكلاتها والدفع بها إلى المساهمة التدريجية في تشييد الاقتصاد المحلي.

بالوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة وتجاه البنوك التي مولتها. وتعكس هذه التحركات رهان الحكومة على الشركات لتحفيز النمو ودفع الاقتصاد في ظل ضغوط تهادي أسعار النفط والفاتورة الباهظة للوباء التي أربكت كافة محركات النمو.

وكان وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة نسيم ضيافات، قد وجه نداء للمؤسسات المتضررة، بالتوجه مجددا إلى البنوك لمراجعة وضعية الديون العالقة، في خطوة تمهد إلى جدولة جديدة تقضي إلى سحب الشكاوى القضائية التي رفعت ضددهم في السابق لعدم احترام أجل التسديد.

وفي سياق متصل أعلن وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان الخميس بالجزائر، عن حزمة من الإجراءات لفائدة المؤسسات المتضررة، تتضمن "منح قروض استغلال وإعادة جدولة الديون البنكية والضريبية ومسح غرامات التأخير".

وأوضح في ندوة صحافية مشتركة مع الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الصغيرة نسيم ضيافات، أنه "بعد جلسات حوار ماراثونية بين كل الأطراف الفاعلين، تم التوصل على مستوى وزارة المالية إلى مجموعة من الحلول للمشكلات المالية والضريبية والبنكية التي كانت تعيق استثمارية وديمومية المؤسسات الصغيرة التابعة لوكالة تشغيل الشباب".

وذكر بأنه "تم الاتفاق على تمويل دورة استغلال المؤسسات المتضررة المندرجة في إطار هذا النظام، بحيث تدخل البنوك حسب الحاجة وفقا للمعايير التنظيمية المعمول بها والمنصوص عليها في شروط منح القروض سارية المفعول، كما تم

لجأت الجزائر إلى تحفيز قطاع الشركات في محاولة منها لتخفيف أزماتها الاقتصادية والهروب من تداعيات انهيار عائدات الطاقة في وقت تتصاعد فيه هوامش تحرك الحكومة للسيطرة على انخراط الموازين المالية جراء تكلفة الوفاء وأسعار الخام.

صابر بلدي

وقرر مجلس الحكومة إعادة تمويل المؤسسات الصغيرة التي تعاني صعوبات مالية، واستبدال صيغة تنظيم المؤسسات الصغيرة من المكاتب الجماعية إلى صيغة تجمع المؤسسات الصغيرة وذلك بإمكانية إيواء المؤسسات الصغيرة في مناطق نشاط مصغرة ومخصصة مجهزة بصيغة الإيجار بالنسبة لنشاطات إنتاج البضائع والخدمات.

وتعكف الحكومة الجزائرية على تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإطلاق اليات جديدة تسمح بظهور المزيد من المؤسسات في الساحة الاقتصادية لتشمل مختلف القطاعات، بما فيها تلك المتصلة بالتكنولوجيا الحديثة واقتصاد المعرفة.

ورغم الفشل الذي لف طيلة السنوات الأخيرة بنمط مشروع تشغيل الشباب بسبب توظيفه في الأجنحة السياسية وشراء السلم الاجتماعي، فإن حكومة عبدالعزيز جراد، عملت على مراجعة المشروع بدل الاستغناء عنه تماما، على أمل أن يكون رافدا كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الشأن تصدر المصنف أحد اجتماعات مجلس الحكومة، أين تم تغيير تسمية "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (إطلاق المشاريع)"، إلى جانب رفع الصعوبات المواجهة لتطوير جهاز دعم إحدث النشاطات من طرف الوكالة وحاملي المشاريع، بهدف الوصول إلى ضمان ديمومة المشاريع الاستثمارية.

والتحدث إلى أنه، تم ضبط مخطط مناولة لمتابعة الشركات المتعثرة من أجل استعادة توازنها، حيث سيوفر هذا المخطط مصادر تمويل تسمح لها

وفي هذا الشأن قررت هيئة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مسح غرامات التأخير وإعادة جدولة ديون المؤسسات الصغيرة التي استفادت من دعمها.

وصرح المسؤول في المديرية العامة للوكالة فاتح صيد، بأنه "تقرر لأول مرة ديون المؤسسات الصغيرة، وأنه سيتم إعادة جدولة ديون المؤسسات المتضررة المستفيدة من دعم دون فوائد ولمدة 05 سنوات".

ولفت المتحدث إلى أنه، تم ضبط مخطط مناولة لمتابعة الشركات المتعثرة من أجل استعادة توازنها، حيث سيوفر هذا المخطط مصادر تمويل تسمح لها

الجزائر - حاولت الحكومة الجزائرية تحفيز الشركات بتقديم مجموعة من الحوافز وإزالة العراقيل المصرفية والجبائية بهدف دفع الاقتصاد وضبط مخطط مناولة لمساعدة الشركات المتعثرة على استعادة توازنها.

وتعكف الحكومة الجزائرية على تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإطلاق اليات جديدة تسمح بظهور المزيد من المؤسسات في الساحة الاقتصادية لتشمل مختلف القطاعات، بما فيها تلك المتصلة بالتكنولوجيا الحديثة واقتصاد المعرفة.

ورغم الفشل الذي لف طيلة السنوات الأخيرة بنمط مشروع تشغيل الشباب بسبب توظيفه في الأجنحة السياسية وشراء السلم الاجتماعي، فإن حكومة عبدالعزيز جراد، عملت على مراجعة المشروع بدل الاستغناء عنه تماما، على أمل أن يكون رافدا كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الشأن تصدر المصنف أحد اجتماعات مجلس الحكومة، أين تم تغيير تسمية "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (إطلاق المشاريع)"، إلى جانب رفع الصعوبات المواجهة لتطوير جهاز دعم إحدث النشاطات من طرف الوكالة وحاملي المشاريع، بهدف الوصول إلى ضمان ديمومة المشاريع الاستثمارية.

والتحدث إلى أنه، تم ضبط مخطط مناولة لمتابعة الشركات المتعثرة من أجل استعادة توازنها، حيث سيوفر هذا المخطط مصادر تمويل تسمح لها

وفي هذا الشأن قررت هيئة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مسح غرامات التأخير وإعادة جدولة ديون المؤسسات الصغيرة التي استفادت من دعمها.

وصرح المسؤول في المديرية العامة للوكالة فاتح صيد، بأنه "تقرر لأول مرة ديون المؤسسات الصغيرة، وأنه سيتم إعادة جدولة ديون المؤسسات المتضررة المستفيدة من دعم دون فوائد ولمدة 05 سنوات".

ولفت المتحدث إلى أنه، تم ضبط مخطط مناولة لمتابعة الشركات المتعثرة من أجل استعادة توازنها، حيث سيوفر هذا المخطط مصادر تمويل تسمح لها

المغرب يدعو إلى إنشاء صندوق أفريقي للتنوع البيولوجي

دعا المغرب إلى إنشاء صندوق متخصص في التنوع البيولوجي على مستوى القارة الأفريقية في ظل تحديات المناخ والاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، حيث يستهدف الصندوق تمويل وتثمين المشاريع التي تدعم الاستثمارات الصديقة للبيئة.

تحقيق نمو مستدام ومنخفض الكربون بإمكانه جلب العديد من فرص الاستثمار ومناصب الشغل والقيمة المضافة.

وقد شارك السيد رباح في المؤتمر إلى جانب وزراء البيئة الأفرقة، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والأمنيات التنفيذية للاتفاقيات الأقليمية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي، والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر، فضلا عن ممثلي المنظمات الجهوية والدولية.



السيد رباح
البيئة فرصة لأفريقيا،
لتحقيق نمو مستدام
ومنخفض الكربون

وشكلت هذه الدورة الاستثنائية فرصة للوزراء الأفرقة المسؤولين عن البيئة، للاتفاق على موقف مشترك تقريبا للاجتماعات الدولية المقبلة لسنة 2021. ويتعلق الأمر، بضيف البلاغ، بالدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، والدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، مشيرا إلى أن المؤتمر مكن من مناقشة مشروع برنامج الانطلاق الأخضر لأفريقيا، للاستجابة وبشكل مستعجل، لدعم القطاعات الرئيسية الأكثر تضررا من وباء كورونا، وبالخصوص السياحة البيئية والاقتصاد المرتبط بالتنوع البيولوجي.

صادرات الصين تطلق بفضل المعدات الطبية

مليار دولار في نوفمبر من 31.27 مليار في أكتوبر. وتعمل المصانع الصينية حاليا بكامل طاقتها بعد نجاح الصين في احتواء تفشي فيروس كورونا المستجد بصورة كبيرة، في حين مازال الفيروس ينتشر في مناطق عديدة من العالم.

21.1

في المئة نسبة نمو صادرات الصين في نوفمبر على أساس سنوي وهي الأسرع منذ 2018

وبعد إعادة فتحها في مارس الماضي استفادت المصانع الصينية من القروض للمساهمة في التغلب على تداعيات الجائحة. كما تصدر الصين حاليا كميات كبيرة من الأقنعة الواقية والمعدات الطبية المطلوبة حول العالم بسبب تفشي كورونا، إلى جانب صادرات الأجهزة المنزلية التي يطلبها المستهلكون المضطرون للبقاء في منازلهم لفترات طويلة.

وخلال أول 11 شهرا من العام الحالي زادت الصادرات الصينية بنسبة 2.5 في المئة سنويا في حين تراجعت الواردات بنسبة 1.6 في المئة.

وفي الوقت نفسه تعافى إجمالي الناتج المحلي للصين خلال الشهور الماضية بعد تراجع قياسي بمعدل 6.8 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي عندما تم فرض إجراءات إغلاق صارمة على أجزاء كبيرة من الصين لوقف انتشار فيروس كورونا المستجد. وسجل الاقتصاد الصيني خلال الربع الثالث من العام الحالي نموا بمعدل 4.9 في المئة بعد نموه بمعدل 3.2 في المئة خلال الربع الثاني.

الرباط - يراهن المغرب على جمع القارة الأفريقية تحت أهداف مشتركة تدعم التنوع البيولوجي وذلك عبر صندوق لتمويل هذه النقفات في وقت تشتد فيه تحديات المناخ، لتحقيق نمو مستدام ومنخفض الكربون يخلق فرص العمل.

وفي هذا السياق دعا وزير الطاقة والمعادن والبيئة، السيد رباح، خلال الاجتماع المنعقد مؤخرا عن بعد، إلى "إنشاء صندوق أفريقي للتنوع البيولوجي"، مشددا على أن "هذا الصندوق يمكن البلدان الأفريقية من مواجهة التحديات المتعلقة بتدبير وتثمين الموارد الطبيعية".

وحسب بلاغ لوزارة الطاقة، فإن رباح ذكر خلال الدورة الاستثنائية الثامنة للمؤتمر، بالتقدم المحرز في تفعيل لجان المناخ الثلاث المنبثقة عن قمة العمل الأفريقية، والتي أحدثت بمبادرة من العاهل المغربي الملك محمد السادس، على هامش قمة المناخ (كوب 22) والمنظمة في لجنة حوض الكونغو، ولجنة الساحل، ولجنة الدول الجزرية.

وجدد بالمناسبة، التزام المغرب بمواصلة التعاون مع نظرائه الأفرقة لتحقيق الأهداف المحددة، بشكل مشترك، من أجل تعاف فعال لأفريقيا من وباء كوفيد - 19 مع ضمان تحقيق تنمية مستدامة ومتكيفة ومنخفضة الكربون.

وأشار الوزير في مداخلته، حسب المصدر ذاته، إلى أن الوباء إذا كان ولد أزمة عالمية غير مسبوق، تتضافر إلى الوضع المقلق المتعلق بالاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، فإنه بالمقابل يشكل فرصة للبلدان الأفريقية،

بكين - سجلت صادرات الصين أسرع وتيرة نمو خلال ثلاث سنوات في نوفمبر، بفضل الطلب القوي عالميا على السلع الضرورية لتجاوز الجائحة مما أتاح لثاني أكبر اقتصاد في العالم تسجيل فائض تجاري قياسي.

أظهرت بيانات الجمارك أن الصادرات ارتفعت 21.1 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر، وهي أسرع وتيرة منذ فبراير 2018، متجاوزة كثيرا توقعات المحللين بزيادة 12 في المئة مقارنة مع 11.4 في المئة في أكتوبر.

وتأتي قوة الصادرات رغم أن اليونان قرب أعلى مستوى في سنوات مقابل الدولار، وهو أمر مشجع لصنع القرار الذين يبتاهم القلق حيال تأثير ضعف الدولار الأميركي على قدرة الصين على المنافسة تجاريا.

وزادت الواردات 4.5 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر مقارنة مع نمو 4.7 في المئة في أكتوبر، لكن الزيادة دون التوقعات البالغة 6.1 في المئة في استطلاع رويترز، وإن كانت تم عن توسع للشهر الثالث على التوالي.

وتمخضت الصادرات القوية عن فائض تجاري 75.42 مليار دولار في نوفمبر، الأكبر منذ 1981 على الأقل حين بدأ تسجيل بيانات رفينيتيف، وكانت التوقعات في استطلاع رويترز لفائض قدره 53.5 مليار دولار.

وقال المحللون في مذكرة لنومورا إن صادرات الصين تدعمت من الطلب الخارجي القوي على مستلزمات الحماية الشخصية والمنتجات الإلكترونية للعمل من المنزل فضلا عن الطلب الموسمي لعيد الميلاد. وساهمت الصادرات القوية في

اتساع الفائض في تجارة الصين مع الولايات المتحدة إلى 37.42

